مقرر مقياس: قانون التهيئة و التعمير

مقدمة:

الفصل الأول: الاطار المفاهيمي لقانون التهيئة و التعمير.

المبحث الأول: مفهوم قانون التهيئة و التعمير.

المطلب الأول: تعريف قانون التهيئة و التعمير و مصادره.

الفرع الأول: تعريف قانون التهيئة و التعمير.

الفرع الثاني: مصادر قانون التهيئة و التعمير

المطلب الثاني: خصائص قانون التهيئة و التعمير وتحديد طبيعته القانونية:

الفرع الاول: خصائص قانون التهيئة و التعمير

المبحث الثاني: تطور قانون التهيئة و التعمير في الجزائر.

المطلب الأول: مرحلة الاستدمار.

الفرع الأول: مرحلة ما قبل الاستعمار.

الفرع الثاني: الوضع العمراني من سنة 1990 الى يومنا هذا.

الفصل الثاني: الرقابة الإدارية والقضائية لقواعد التهيئة و التعمير.

المبحث الأول: الرقابة الإدارية لقواعد التهيئة و التعمير.

المطلب الأول: المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير.

المطلب الثاني : مخطط شغل الاراضي.

الفرع الاول: تعريف مخطط شغل الاراضي.

الفرع الثاني: محتوى مخطط شغل الاراضي.

الفرع الثالث: إعداد مخطط شغل الاراضي.

الفرع الرابع: مراجعة مخطط شغل الاراضي.

المطلب الثالث: عقود التعمير(الرخص و الشهادات)

الفرع الأول : وسائل الرقابة القبلية

المبحث الثاني: الرقابة القضائية لقواعد التهيئة و التعمير.

المطلب الاول: دعوى الإلغاء كألية رقابة قضائية في مجال التعمير

الفرع الأول: مفهوم دعوى الالغاء في مجال التهيئة والتعمير وشروطها

الفرع الثاني: اوجه دعوى الالغاء في مجال التعمير

المطلب الثاني: دعوى التعويض عن القرارات الإدارية غير المشروعة في مجال التعمير.

الفرع الاول: الشروط الشكلية لقبول دعوى التعويض الإدارية في مجال التعمير.

الفرع الثاني: الشروط الشكلية الخاصة:

الفرع الثالث: الشروط الموضوعية لقبول دعوى التعويض الإدارية في مجال التعمير.

قائمة المراجع

المقدمة:

لا يمكن الحديث عن تحديث زمن معين لتطور العمارة في حياة الانسان بالنظر الى قدم الموضوع وتعدد الحضارات التي وصلت حد الرقي في العمران الى حد ان بعض البناءات لم تجد لها تفسير مثل: الحدائق المعلقة ببابل، أهرامات الجيزة.

غير ان الحديث عن وجود قانون يضبط النشاط العمراني للأفراد يرجع للقرن في بعض المدن الايطالية كفينيسيا ثم انتشر الى كل من فرنسا والمانيا في شكل قواعد متفرقة الى غاية نهاية الحرب العالمية الاولى اين ظهرت الحاجة الى وضع قواعد قانونية وجمعها في قانون واحد نظرا لتفشي ظاهرة العمران الفوضوي تتعلق بوظيفة الضبط مما ادى الى تنظيم كيفية ممارسة حق الملكية العقارية بما يحقق المصلحة العامة من خلال محاولة التوفيق بين احترام هذا الحق وكمسؤولية الدولة في حفظ النظام العام.

من هذا المنطلق وصلنا الى فرع قانوني جديد يتسم بعدة خصوصيات تجمع بين خصائص القانون العام وخصائص القانون الخاص، وهو ما سنتناوله في هذه الدراسة من خلال وضع إطار مفاهيمي لهذا القانون ثم ادواته ووسائله القانونية وأخيرا مجال الرقابة التي يخضع لها.